اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى

التاريـــخ: 25-01-2010 رقم العـدد: 13373 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 8 رقم القصاصة: 1

رفع مشروع الرهن العقاري لمجلس الوزراء قريبًا

العسّاف: نمو الاقتصاد خلال العام الحالي 4 بالمائة .. ولا ارتفاع في نسبة التضخّم

د. إبراهيم العساف

التحفيز الاقتصادي ساعد على انفراج الأزمة العالمية .. والمملكة الأقل تأثيراً

اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادي

التاريـــخ: 25-01-2010 رقم العـدد: 13373 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 8 رقم القصاصة: 2

غازي القحطاني - الرياض

أكـد الدكتور إبراهيم العسـاف وزير المالية ان هذا العام سيشـهد انفراج الأزمـة المالية العالمية نتيجة لحزمـة التحفيز الاقتصـادي التي تبناها عـدد مـن دول العالم، لكنه شـدد علـى أن المهم هـو الإصلاحات الهيكليـة التي تقـود إلى النمو المستدام.

وأوضـح أن المملكـة كانت من أقل الـدول تأثراً بالأزمة بسـبب حزمة التحفيز التي تبنتها، لافتاً إلـى أن المملكـة وضعت خطة للتعامـل مع الوضع على المدى الطويل، مبيناً أن المهم بالنسبة للتدفق النقـدي ضـرورة التركيـز على خفـض معدلات التضخم.

وقال الدكتور العسـاف في كلمـة ألقاها أمس أمام منتدى التنافسـية الدولي الرابع 2010، الذي تنظمـه الهيئـة العامة للاسـتثمار، برعاية خادم الحرمين الشـريفين الملك عبدالله بـن عبدالعزيز: يأتي انعقـاد هذا المنتدى الـذي اختير له عنوان «التنافسـية المسـتدامة» امتـداداً لمـا حققته المنتديات السابقة من نجاحات وإنجازات، لا سيما فـي مجال تقـويم تجربـة الاقتصاد السـعودي، لجـذب الاسـتثمارات والوصـول إلى مسـتويات مرضية من التنافسـية الدولية في ظل المتغيرات والمستجدات العامية المتلاحقة، وتحقيق متطلبات استدامة عناصر القوة والجذب في كافة القطاعات الاقتصاية، وذلك بما ينسـجم وظروف الاقتصاد الوطني واحتياجاته الفعلية.

وبـين أن الاقتصاد السـعودي سـينمو خلال العام الجـاري 2010، بنسـبة 4 بالمائة فـي المائة، متوقعاً عدم ارتفاع نسـب التضخم، وذلك بسبب الاستقرار العالمي.

وأكد خـلال مداخلات في الجلسـة الافتتاحية ان شـركة سـنابل هي شركة اسـتثمارية وليست صندوقا سـياديا، وسـيكون تركيزها على السوق المحلـي، وهي تحـت إدارة صندوق الاسـتثمارات العامة.

وكشف الدكتور العساف عن رفع مشروع الرهن العقـاري لمجلس الوزراء، وذلـك بعد الانتهاء من نقاش طويل على نقطة محـددة، مؤكداً أن اقرار المشروع سيكون قريباً.

واكد على وجـوب تخفيض معـدلات التضخم المحلية، وقـال ان الفرص الاسـتثمارية في داخل المملكـة أفضـل مـن خارجهـا، والجهـة الموكلـة للاسـتثمار الخارجي هي صندوق الاسـتثمارات العامة.

واضاف إن معدل النمو سـيكون ايجابياً، مبدياً تفاؤلـه حيال العام الحالي، وقال «سـيكون افضل من العام 2009»، ولم يتوقع الدكتور العسـاف ان يكون هناك ضبط للإنفاق العام في العام الحالي، وقال «عام 2010 سيكون عاماً للحوافز»، مشيراً إلى أن برامـج التحفيـز وضعت لوجـود انخفاض في الطلـب، وبالتالي الطلب الحكومـي، يدفع الطلب الكلـي، ولا يخشـى على الأسـعار نتيجـة برامج التحفيز.

وأعرب عن ثقته بأن انعقاد هذا المؤتمر الدولي في المملكة يعكس - إلى حد بعيد - وزن الاقتصاد الوطني السـعودي وأهميته المتزايـدة نتيجة لما يمثله في منظومة الاقتصاد العالمي.

وقال إن عضوية المملكة في مجموعة العشـرين ما هـي إلا انعـكاس لوزنهـا الاقتصـادي الذي تتبوؤه علـى الصعيد الدولي، مبينـاً أن اقتصاد المملكة يمثل نحو 22 فـي المائة من الناتج القومي الإجمالـي من الـدول العربيـة مجتمعـة، و48.5 فـي المائة مـن اقتصـادات دول مجلـس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الدور المحوري للمملكة في استقرار أسواق البترول، وما يتبعه من تأثير على الاقتصاد العالمي.

وبين الدكتور العساف أن التنافسية بين الدول أو المناطق اكتسبت أهمية متزايدة خلال العقود الماضية بسـبب الانفتاح والعولمـة والنمو الهائل في معدلات التجـارة الدولية، إضافـة إلى ظهور التكتلات الاقتصادية والحاجة إلى إيجاد مقارنات بين هذه التكتلات.

واسـتعرض الوضع الاقتصادي في المملكة بعد صـدور الميزانية العامة للدولة العـام المالي الماضي وتوقعات العام القادم فيما يخص السياسة المالية، مشـيراً إلى أنه رغم ما تحقق ومـا هو متوقع من عجز في الميزانية إلا ن الوضع الاقتصادي بالمملكة «مريـح جـداً» نتيجة لسياسـة الحكومـة في بناء احتياطيات جيدة تحسـباً لظـروف مثل التي يمر بها الاقتصاد العالمي.

وجـدد التأكيد على متانـة الوضع الاقتصادي السـعودي، وقال: «إنـه مريح بكل ثقـة» رغم أن وزراء الماليـة بطبيعتهم يجب أن يكونوا حذرين، مشـيراً إلى أن التجارب الماضية علمتنا أهمية بناء مثـل هـذه الاحتياطيـات وألا نندفـع أو نخضع للضغوط لزيـادة الإنفـاق إلا بالنوعية والتوقيت المناسبين، وأن نبقي هذه الاحتياطيات على درجة مناسبة من السيولة وعدم الاندفاع في استخدامها في اسـتثمارات طويلة الأجل، خصوصاً مع وجود الفرص المغرية ظاهرياً لاستثمارات محددة.

وتحدث عن الدور الحاسـم للانفـاق الحكومي والسياسة المالية السعودية في ابقاء الطلب المحلي على مسـتوى مرتفـع رغم الظـروف المحيطة غير المواتية، وأبـرز في هذا الصدد مسـاهمة القطاع الحكومـي فـي النمو الاقتصـادي للعـام الماضي 2009، حيـث بلغت نسـبة نموه 4 فـي المائة، فيما بلغت مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي 32.5 في المائة، مبيناً أنه خصص هذا العام 2010 نحو 70 مليار دولار للمشـاريع التنموية، بالاضافة لما يتم من تمويل من قبل الصناديق التنموية الحكومية، مبينـاً ان هذا المبلغ يصل إلى ثلاثة أضعاف انفاق المملكة الاستثماري في العام 2005، مشيراً إلى ان هذا المبلغ لا يشـمل ما ننفقه على الاسـتثمار في العنصر البشري، باعتباره الاستثمار الأهم في أي مجتمع.

وبين الدكتور ابراهيم العساف ان نسبة انفاق المملكة علـى التعليـم بمراحله وأنواعـه المختلفة يعـد من النسـب الأعلى على مسـتوى العالم، مع التركيـز علـى تحسـين مخرجاته، حيـث خصص لبرنامج تطوير التعليم 2.4 مليار دولار، لافتاً إلى انه بالاضافة للانفاق الحكومي الاسـتثماري على البنية التحتية والتنمية البشـرية، فقد أمر خادم الحرمين الشريفين بتخصيص ثلاثة برامج إضافية أحدها لتيسير التعاملات الالكترونية الحكومية، وقد قطعنا شـوطاً جيداً في تنفيذ هذا البرنامج، والآخر لأبحـاث العلوم والتقنية، والثالث لتطوير القضاء، مبيناً أن كل هذه البرامج أو الخطط سوف تسـهم - بلا شـك - في رفع مسـتوى تنافسية الاقتصاد السـعودي، ولكن تطوير القضاء بشكل خاص سوف يكون له دور أساسي في هذا التوجه.

وتابـع قائلاً: فـي نفس الوقـت وعند الحديث عـن العلوم والتقنيـة والبحث العلمـي، يأتي في مقدمـة المبـادرات إنشـاء جامعـة الملـك عبدالله للعلـوم والتقنية، والتي سـتكون منـارة للبحث العلمي على مسـتوى العالم .. كما أشيد بالنشاط

اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى

التاريـــخ: 25-01-2010 رقم العـدد: 13373 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 8 رقم القصاصة: 3

المتنامي للجامعات السعودية الأخرى العريقة في هذا المجال.

وقال: لقد تمكنا من إقرار وتنفيذ البرامج المشار إليهـا، وفي نفـس الوقت، ونجحنـا في تخفيض الدين العـام للمملكة مما يتجاوز نسـبته 100 في المائـة مـن الناتج المحلـي الإجمالي عـام 2010 إلى ما نسـبته 16 في المائة هذا العـام، ولا اعتقد أن هناك دولة أخرى في العالم تستطيع الادعاء انها حققت هذيـن الهدفين، اللذين عـادة ما يكونان متعارضـين (الإنفـاق الاسـتثماري المتنامـي، وتخفيض الدين العام) .. فعادة ما ترتبط الزيادة في الأول بالزيادة في الثاني.

وقال: «تلعب السياسة النقدية بشكل عام دوراً مهمـاً في تعزيز الاسـتقرار الاقتصـادي، وحفز النمـو، والتحكـم في المسـتوى العام للأسـعار.. ويجـب أن يكون هنـاك تكامل فـي الأدوار بين السياسـتين الماليـة والنقدية.. وهـذا بالفعل ما يتم عن المملكة، ولكني لن أتحدث في هذا الجانب، فمعالي محافظ مؤسسـة النقد العربي السعودي الدكتور محمد الجاسر سيتحدث إليكم عن دورها، ولكن ما اتخذ من إجـراءات مع بداية الأزمة المالية الدولية، سـواء من قبل مؤسسـة النقـد أو وزارة المالية لتعزيـز القطاع المالي بشـكل عام والقطاع البنكي بشكل خاص، لكن له دورا محوريا في الحد من تأثيرات هذه الأزمة على الاقتصاد المحلي.

وأضاف: أما فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف، فقد أسهمت هذه السياسـة في إعطاء الطمأنينة والثقة خاصـة لقطاع الأعمـال، وأثبتت جدواها لاقتصـاد المملكة، وذلك بشـهادة صندوق النقد الدولي.

وقد نجحنا فـي الحفاظ على هذا الاسـتقرار رغم مـا واجهناه من ضغوط فـي كلا الاتجاهين .. وطالما الحديث عن الجوانب النقدية وسياسـات سـعر الصرف، فكمـا تعلمـون يتـم الا أن وضع الخطوات التنفيذية للمجلس النقدي لدول مجلس التعاون تمهيداً للوصول إلى إنشاء البنك المركزي لهذه الدول.

ومضى الـى القـول: يتعلق بالمسـتوى العام للأسـعار، فقد شـهدت المملكة خلال ثلاثة عقود تقريباً اسـتقراراً كبيراً ونسـبا منخفضة جداً في معـدلات التضخـم، ما عـدا فترة عـام أو نحوها التي سـبقت الازمة المالية العالمية.. ونسبة كبيرة مـن الارتفاع الذي حدث فـي التضخم كان نتيجة لعوامل خارجية - كما يعلم الجميع.

وتطرق العسـاف إلى جوانـب اقتصادية أخرى في المملكة لها أهمية كبرى في تعزيز التنافسية، ومن أهمها توافر الطاقة خاصة الطاقة البترولية وبأسـعار مناسـبة جداً للقطاع الصناعي أو قطاع

اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى

التاريـــخ: 25-01-2010 رقم العـدد: 13373 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 8 رقم القصاصة: 4

الخدمات وغيرها.

ورأى أن دراسات التنافسية الدولية ومقارنتها لم تعـط هذا العنصر ما يسـتحقه من وزن، وهو وزن حتماً سـيزيد في المسـتقبل، فالاستثمارات الدولية ستتجه بشكل أكبر لتلك الدول التي ليس لديها الطاقة الانتاجية لمصادر الطاقة فقط ولكن بالاسعار المناسبة، آملاً أن تكون هذه النقطة محل الاهتمامات في مداولات المنتدى هذا العام.

وتطرق إلى السياسة الضريبية للدولة باعتبارها جانبا مهما في تعزيـز جاذبية الاقتصاد، لما لذلك من دور على العائد على الاستثمار، مبيناً أن تقرير مجموعة البنك الدولي (مؤسسة التمويل الدولية) أعطى درجة متقدمة جداً للمملكة عن أداء الأعمال نتيجة لانخفاض العبء الضريبي على المسـتثمر، مشـيراً إلى أنه سـوف نحافظ على هذه السياسـة (الدرجة السابعة عالمياً).

كما أكـد الدكتور العسـاف أن المملكة حافظت على سـوق عمل يتصف بالمرونة الكبيرة، خصوصاً في المجالات التي لا تتوافر بالشكل المطلوب محلياً، ونتيجة لذلك أصبحت المملكة ثاني دولة في العالم في حجم تحويلات العمالـة الأجنبية، مما انعكس إيجابـاً على حيـاة الملايين من البشـر فـي الدول المصدرة لهذه العمالة.

وقال: ان الحديث يطول عن استعراض عوامل الجـذب في الاقتصاد السـعودي، وختـم كلمته بالتطرق لبعض المؤشرات المهمة .. ومنها: إشادة المؤسسـات الدولية المتخصصة، فقـد أبقت وكالة (ستاندرد آند بورز) التصنيف الائتماني للمملكة عند مستوى (AA-).

وأكد تقريـر الوكالة على متانـة الوضع المالية للاقتصـاد السـعودي بفضـل ميـزان المدفوعات القـوي، ونجاح الخطط الإصلاحيـة .. كما تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام 2010 تصنيف المملكة في المرتبـة الـ 13 من بين 183دولة ثم تقييـم الأنظمة والقوانين التـي تحكم مناخ الاسـتثمار بها، متقدمـة من المركز الـ 15 الذي حققته عام 2009 ، مشيداً بدور الزملاء في الهيئة العامة للاسـتثمار في إبراز مصادر قوة الاقتصاد السعودي، مما سيؤدي - إلى وصول المملكة لنادي العشر الأفضل في بيئة الاستثمار عالمياً.

إلى جانب ذلـك، أوضح تقرير صنـدوق النقد الدولـي لعام 2009 أن المملكة واجهت الازمة المالية العالمية الحالية بأسـس اقتصاديـة قوية، وعملت على تعزيـز مركزها الاقتصـادي الكلي، وتدعيم القطـاع المالي، وتنفيـذ اصلاحـات هيكلية لدفع عجلة النمو بقيادة القطاع الخاص.

وأثنى التقرير، بحسـب الوزير العساف - على الإجراءات التي اتخذتها المملكة لتعزيز السـيولة المصرفية، وتحقيق الاستقرار في القطاع البنكي، والإجـراءات والتدابيـر التـي قامـت الحكومـة باتخاذها على مسـتوى المالية العامة لتخفيف أثر الركود الاقتصادي وتحفيز آليات النمو.

وتعـد هـذه النتائج شـهادة علـى مصداقية السياسـات الحكيمة التي تنتهجهـا المملكة، كما أن هذه النتائج تعـزز المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للاستثمارات.

يذكر أنه شـارك في منتدى التنافسية الدولي 2010 عدد من كبار المسـؤولين الحكوميين ورجال الأعمـال السـعوديين، إضافـة إلى أكثـر من 100 شـخصية مـن كبـار قـادة الأعمـال والاقتصاد والسياسـة في العالم، الذين يناقشـون على مدى أربعـة أيام أبرز القضايـا والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

لقطات من الجلسة الأولى

x ركزت الجلسة الأولى من منتـدى التنافسـية الدولي الرابـع 2010 علـى كيفيـة الوصول إلى جعل التنافسـية أكثـر اسـتدامة واتفـق المتحدثون في هذه الجلسـة على أنه لم يعد كافيا أن نكون قادريـن على المنافسـة فنحن نحتـاج أن نجعل التنافسـية أكثـر اسـتدامة بشـكل يشـمل الأبعـاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

x وتطرقت أنجـل كاربيرا رئيس كلية ثندر بيرد للإدارة العالمية عن مفهوم التنافسية المسـتدامة وضـرورة تقديم الحوافز للشركات والحكومات والمؤسسـات لدفع ومسـاندة التنافسـية المستدامة مشيرة إلـى ضـرورة أن تكـون هذه الحوافز والاسـتثمارات جزءا من التنافسية .

x أمـا هينريتـا هولزمن فـور المديـر التنفيـذي لهولزمـن انترناشـيونال (الوكالة الأمريكيـة للتنمية الدوليـة) فشـددت علـى أن انكمـاش الاقتصـاد العالمي يجب ألا يؤثر على مسـتقبل التنافسـية،ولفتت خـلال حديثهـا إلـى أنه مـن أخطر المجالات التي ساهمت الأزمة الماليـة العالميـة الراهنـة في تقليـل الإنفـاق عليهـا هو التعليـم والبحـث العلمـي علـى اعتبـار أن الاسـتثمار فـي العنصـر البشـري هـو الأهـم في مجال التنافسـية المسـتدامة لما يمثله من أبعاد اجتماعية واقتصادية.

x وتحـدث السـيرجون روز المدير التنفيذي لشـركة رولزرويـس على عـدم وجود تعـارض بـين متطلبـات التنافسية المستدامة ومطالب أصحـاب المصالـح ومـلاك الشركات ، وركز خلال حديثة علـى ضـرورة التركيـز على مبادرات مهمة على مسـتوى الشـركات وفي نفـس الوقت التركيز على الاستقرار المالي لهذه الشركات .

x وتطـرق إلـى تعريـف التنافسـية مشـيرا الى أنها لا زالـت تتمثل في الإنتاجية وتحسـين مسـتوى الأجـور وكسـب المزيد مـن الزبائن ، وهو ما يعني أن التنافسـية أصبحـت أكثـر ارتباطـا بالقطاع الخـاص ، داعيا إلى ضـرورة إيجـاد تـوازن بين مصلحـة الشـركة ومصلحـة المجتمع.